المفترض ان يسعى مثل هذا الاتحاد، باعتباره نقابة عامة او اتحاداً مهنياً شاملاً، الى توسيع قاعدته وجعلها اكثر ديمقراطية وشمولاً، بحيث يجذب اليه اكبر عدد ممكن من الكتاب، خصوصاً اولئك الذين لا ينتمون الى اي تنظيم، قبل غيرهم، لما في ذلك من فوائد جمّة يمكن ان يؤديها الكتاب، في خدمتهم للقضية الفلسطينية، في مجالات عدة.

واوضاع اتحاد الكتاب لا تتصف بما اشرنا اليه فقط، بل انه علاوة على ذلك، ابتُلي بمجموعة من متعاطي «الحوار» و «الوحدة الوطنية»، الذين لم ينفكوا عن بذل مساعيهم الحميدة، حتى خلال فترات الركود الطويلة، لاعادة اللحمة الى اتحادهم، الى ان تم لهم ما ارادوا وتمكنوا من عقد مؤتمر «توحيدي» للاتحاد مع مطلع هذه السنة. وما ان اعلن عن موعد عقد المؤتمر حتى دبَّ الحماس والنشاط بين الشباب، كما تدب النار في الهشيم، وبدأت حملة انتخابات واسعة، رافقتها كافة المظاهر المعروفة من تناحر ومنافسة وما شابه، انتهت على خير. ومع اقتراب موعد عقد المؤتمر، راحت وفود الاعضاء تصل تباعاً الى مكان انعقاده، وكلهم يتأهب لتأدية واجبه، كما يفترض باعضاء «مُنتخَبين» حظوا بثقة قواعد ناخبيهم ـ ليكتشفوا، هنالك، ان كل الاجراءات قد اتخذت للتخفيف عنهم، بحيث تم ترتيب كل شيء سلفاً من قبل ممثلي التنظيمات، الذين قرروا، بناء على «اسس جبهوية» واضحة «تراعي/ لا تراعي (اشطب الزائد) الكفاءة»، ماذا يفترض ان يقرر المؤتمر، ومن يُنتخب او لا يُنتخب لعضوية هيئاته الجديدة. ويقول احد المشاركين في المؤتمر انه حتى حق الكلام هناك كان مقنناً، بينما يضيف آخر انه لم يُسمح له حتى بأن يتمتع بالتصفيق.

ويقينا انه لم يكن في الامكان احسن مما كان. فنظام الوحدة ـ الكوتا، اي الحصة المحددة سلفاً، لا يزال سائداً ومعمولاً به. وهو لم يتغير، بل لا يبدو انه قد يتغير او يعدل. وبالتالي، يبدو ان اي حديث او مسعى الى الاصلاح او اقرار النظام سوف يبقى يدور في الدائرة المفرغة القائمة منذ سنين.

وما كان من نصيب اتحاد الكتاب سوف يكون من نصيب غيره.

وحال مؤسسات م.ت.ف. لا يختلف كثيراً عن اوضاع التنظيمات الشعبية. ويكفي ان نشير، في هذا الصدد، مثلاً، الى ان الانظمة الادارية الرئيسة المعمول بموجبها في تلك المؤسسات لا تزال هي تلك التي وضعت في عهد المغفور له احمد الشقيري، وكل ما ادخل عليها من تغييرات، منذ ذلك الوقت، كان عبارة عن رُقع هنا، وهناك، لا تنم عن ذوق رفيع او خبرة واسعة. كذلك يلاحظ، على سبيل المثال ايضاً، ان اصحاب الخبرات والكفاءات المختلفة العاملين في تلك المؤسسات، بمعظمهم، ان لم يكن كلهم، من بين اولئك الذين اكتسبوا ما اكتسبوه، اياً كانت قيمته، خارج أُطر التنظيمات وقبل التحاقهم بها. والتنظيمات ذاتها لم تفلح، حتى الآن، في اقامة مؤسسات تستحق هذا الاسم، ولا في اعداد الكوادر لها.

وفي وضع كهذا، لا مجال واسعاً هناك لتعليق آمال كبيرة على هذه المؤسسات، ولا على الدعوات الى اصلاحها، وفق هذه الاسس او تلك. وليس في ذلك، على كل حال، ما ينبغي ان يدفع المرء الى شق ثوبه حزناً وأسىً. اذ يكفي، فقط، ان تنظر الى خارج أطر التنظيمات والمنظمة قليلاً لترى ان الدنيا بألف خير، وان هنالك العشرات، بل المئات، من المؤسسات الفلسطينية المزدهرة، العاملة في مختلف المجالات، هنا وهناك وهنالك؛ والتي يمكن ان تؤدي، عند الضرورة، مختلف المهام. بل لعلّه من المناسب ان يصار الى دعم هذه المؤسسات ـ اعط الخبز لخبّازه ـ او تكليفها او التعاقد معها («تلزيم» حسب المصطلحات اللبنانية) لتنفيذ ما تدعو الحاجة اليه، بدلاً من اقامة مؤسسات هزيلة، او الاستمرار في المتاجرة بها.

وعلى كل حال، ورغم ما قدمناه، تجدر الاشارة الى ان الوقت لم يفت بعد لاعادة النظر في اجهزة المنظمة ومؤسساتها، بل انه، عملياً، لا يفوت ابداً. فدوائر المنظمة ومؤسساتها واجهزتها كافة تُنشأ